

تفريغ الدرس العاشر - وهو الدرس الأخير - من التعليق على كتاب: "تهذيب التهذيب".

قال الشيخ علي الرَّملي - حفظه الله تعالى -:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فهذا المجلس العاشر من مجالس قراءة من "تهذيب التهذيب"، والمجلس السادس من مجالس شرح "الفوائد والقواعد في العلل" لابن رجب الحنبلي، وهذا المجلس سيكون المجلس الأخير - إن شاء الله - في "تهذيب التهذيب"، ونكتفي بما قرأناه، وما سنقرأه اليوم.

قال المؤلف - رحمه الله تعالى -: [٤٠] (ت س) أي: أخرج لهذا الراوي الترمذي والنسائي.

(أحمد بن خالد الحَلَّال، أبو جعفر البغدادي الفقيه.

روى عن: ابن عُيينة، ومَعْن بن عيسى القَزَّاز، وإسحاق الأزرق العسكري، والشافعي، ويزيد بن هارون، وغيرهم.

روى عنه: الترمذي، والنسائي وأبو حاتم الرّازي، وأبو العباس بن الأخرم، وعبد الله بن أحمد، وأبو العباس بن مسروق، ويعقوب بن سفيان، وأبو جعفر ابن جرير، وغيرهم.

قال العجلي: "ثقة".

وقال أبو حاتم: "كان خيرًا فاضلاً، عدلاً ثقة، صدوقاً رضى".

وقال ابن خراش: "كان امرأً صالحاً".

وقال الدارقطني: "ثقة نبيل، قديم الوفاة".

قال ابن قانع: "مات سنة ٢٤٧"، وقال غيره: "مات سنة ٢٤٦"، قلت: (الكلام للحافظ ابن حجر (هكذا قال الخطيب، وقال النسائي: "لا بأس به"، وقال مرة: "عسكري ثقة").

وقال أبو داود: "ثقة، لم أسمع منه".

وقال داود بن علي الأصبهاني في "أسماء أصحاب الشافعي": "كان من أهل الحديث والأمن والأمانة والورع".

وقال الحاكم: "كان من جلة الفقهاء"، وذكره ابن حبان في "الثقات".

ما رأيكم؟

- قال أبو زيد: ثقة.

- وقال البدروني: ثقة.
- وقال الصقلي: ثقة ثبت.
- وقال علي بداني: ثقة.
- وقالت أم أفنان: ثقة فاضل.

[قال الشيخ]: مَنْ قال: "ثقة" صحيح، ومن قال: "ثقة فاضل" صحيح، وهذا الذي أميل إليه؛ لأن كلام الدارقطني، وكلام ابن خراش، وكلام أبي حاتم؛ يدل على أن الرجل فيه زيادة من الفضل ومن التقوى، ومن الصلاح -نحسبه كذلك والله حسيبه-، فنقول فيه: "ثقة فاضل" صحيح كما قال أبو حاتم الرّازي -رحمه الله-.

أما أخونا الصقلي قال: "ثقة ثبت"، وكذلك فعل في بعض الرواة في التطبيق العملي في التدريبات العملية، قد اطلعت عليها اليوم فوجدتها بحوث طيبة ما شاء الله، ومستويات عالية جدا نسأل الله أن ينفعكم، وأن يزيدكم علما، يبقى عليكم فقط أن تكثروا من الممارسة، ومن الاطلاع على كلام أهل العلم، أما عملكم تطبيقا جيد ما شاء الله، ممتاز حقيقة.

هنا الصقلي في أحد الرواة نقل عن بعض العلماء قال فيه فلان: "ثقة"، قال فيه فلان: "ثقة"، وقال فيه فلان: "ثقة"، ثم لخصت أنت هذا الكلام كلّ، وقلت:

"ثقة ثبت"، فكلمة "ثبت" هذه زيادة في التوثيق، ترفع مرتبته أعلى من مرتبة "ثقة"، فمن أين أضفتها؟ من أين زدتها؟

سواء عندنا هنا في هذه الترجمة، أو في تلك الترجمة، تفضل، في البحث إذا كنت وقفت على بعض العلماء ذكر هذا... لا، هو الاطلاع على بعض أحاديثه.

معنى ذلك أنك أنت اجتهدت في معرفة درجته، وهذه ليست لنا، لا لك، ولا لي، ولا حتى للعلماء الكبار، هذا للمتقدمين فقط باتفاق أهل العلم: أن المتأخرين لا يقدرّون على ذلك، لكن إذا كنت وقفت على كلام أحد العلماء بأنه قال فيه: "ثقة ثبت" وتبعته على ذلك، وثقت في كلامه، وتبعته على ذلك، نعم نسلم لك ذلك.

لكن نقول لك: في أثناء بحثك أنقل كلام هذا العالم، لا تهمله، ثم تضع من عندك تلخيصا "ثقة ثبت" مع كون الذين نقلت عنهم جميعا كلهم يقول: "ثقة"، أنت أضفت: "ثقة ثبت"، كي لا يستدرك عليك أحد تحتاج أن تنقل أنت كلام العالم الذي قال فيه: "ثقة ثبت"، ثم بعد ذلك تلخص تقول: "ثقة ثبت" ما أحد ينكر عليك ذلك، أما أن تزيدها من تلقاء نفسك؛ فهذا لا يقبل.

قلت: زدتها من كتاب آخر بعد الاطلاع على بعض أحاديثه، قصدي من كلام أهل العلم فيه، أنتم قيدتم بالتهذيب، فلا أنقل من غيرها؟

لا، طيب، جزاك الله خيراً، إذا وقفت على أحد من العلماء قال حتى ولو من خارج التهذيب، بما أنك لخصت "ثقة ثبت"، إذن: كي لا يستدرك عليك أحد، وكي تتم الفائدة للقارئ ويطمئن لقولك؛ تحتاج أن تنقل كلام العالم الذي قال فيه: "ثقة ثبت"، حتى يكون كلامك مدعوما بكلام ذاك العالم، طيب جزاك الله خيراً.

إذن تفعل ذلك، تنقل كلام العالم الذي قال فيه: "ثقة ثبت" كي نأخذ به.

هنا الآن عندنا في هذه الترجمة هل وقفت على أحد قال فيه ثقة ثبت في موضع آخر أم أنك أخذته من الكلام الذي بين أيدينا؟... طيب، على كل: الكلام الذي بين أيدينا ليس فيه ما يدل على أنه أعلى من مرتبة ثقة، إلا ما دل على زيادة فضل فيه، كما دل عليه كلام أبي حاتم وكلام الدارقطني، أما زيادة توثيق في الرواية فهذا لا يوجد، لذلك لخصنا نحن وقلنا: "ثقة"، ومن قال: "ثقة فاضل" فصحيح أيضاً؛ لأن "ثقة فاضل" من ناحية الحفظ والتقديم في الرواية، لا يقدم على رواية الآخر لأنه فاضل، والآخر لم يحصل على لقب فاضل، أما "ثقة ثبت" فدل ذلك على أن درجة حفظه أقوى وأعلى من درجة حفظ من قيل فيه "ثقة" فقط، هنا بين أيدينا لا يوجد ما يدل على ذلك، أما إذا وقفت على شيء في الخارج فيلزمك أن تدلنا عليه، هكذا يكون الكلام في المسائل العلمية، إذن: **هو ثقة إن شاء الله، أو ثقة فاضل كما قال أبو حاتم الرّازي.**

ثم قال المؤلف - رحمه الله -: [٤١] (س - أحمد بن الخليل أبو علي التاجر البغدادي).

روى عن: يزيد بن هارون، وحجاج بن محمد، ورؤح بن عبادة، وأبي النضر، وزكريا بن عدي، وغيرهم.

روى عنه: النسائي، وابن خزيمة، ومطير، ويعقوب بن سفيان، وحسين القباني، وقاسم بن أصبغ، وإبراهيم بن أبي طالب، وعدة.

قال النسائي وأبو يحيى الخفاف والحاكم: "ثقة" هؤلاء ثلاثة (زاد الحاكم: "مأمون") "ثقة، مأمون" (وقال القباني: "مات لثلاث بقين من ربيع الأول سنة ٢٤٨").

قلت: لم أر له في "أسماء شيوخ النسائي" ذكرا، بل الذي فيه: "أحمد بن الخليل، نيسابوري، كتبنا عنه، لا بأس به".

وقد قال الدارقطني: "قديم، لم يحدث عنه من البغداديين أحد، وإنما حديثه بخراسان، فلعله سكن خراسان"، وذكره ابن حبان في "الثقات".

تفضلوا، ماذا عندكم؟

- أخونا الصقلي يقول: ثقة.

- أم أفنان: ثقة.

- أبو زيد: ثقة.
- علي بداني: صدوق.
- قال البدروني: ثقة.

[قال الشيخ]: إيش صدوق يا علي؟ عندنا النَّسائي وأبو يحيى الخفاف والحاكم قالوا فيه: "ثقة"، والذي قال فيه النَّسائي: "لا بأس به" شخص آخر، ليس هذا الذي معنا... لا، النَّسائي له كلام في اثنين؛ في رجلين، هو هذا الذي معنا، والثاني: هو أحمد بن خليل نيسابوري... ممكن، على كلٍّ: في كلامهم ما يشير إلى أنه من الممكن، فلعله سكن خراسان، يعني: ممكن أن يكون هو أيضا نفسه، وسكن خراسان، وقوله في الأخير: "وإنما حديثه بخُراسان، فلعله سكن خراسان"، وربما يكون هو نفسه، لكن مع قول أبي يحيى الخفاف وقول الحاكم بأنه: "ثقة"، الحاكم قال فيه: "ثقة مأمون" درجة عالية، **فالصواب فيه أن يقال: بأنه "ثقة"**.

[٤٢] (تمييز: أحمد بن الخليل بن ثابت، أبو جعفر البرُّجُلاني، بغدادى).

روى عن: أسود بن عامر، والحسن بن موسى الأشيب، والواقدي، وغيرهم.
وعنه: أبو البَختري، والنَّجَّاد، وعثمان بن السَّكَّ، وأبو بكر بن الهيثم الأنباري، وهو خاتمة أصحابه.

قال الخطيب: "كان ثقة".

وقال ابن قانع: "مات في شهر ربيع الأول سنة ٢٧٧"، ذكر للتمييز) أي: ليميز بينه وبين الذي قبله، ذكره المزي ليميز بينه وبين الذي قبله، وإلا هذا ليس من رجال الكتب الستة.

ماذا تقولون في هذا، بناء على ما تقدم معنا في الدروس الماضية؟

- البدائي يقول: صدوق.
- وأم أفنان تقول: صدوق.
- أبو زيد والبدروني يقولان: صدوق.
- والصقلي يقول: صدوق.

[قال الشيخ]: نعم، الأمر كما ذكرتم، صحيح، هو صدوق، ذكرنا أن الخطيب البغدادي من المتأخرين، توثيقه ليس كتوثيق المتقدمين.

قال المؤلف - رحمه الله -: [٤٣] (تمييز: أحمد بن الخليل بن حرب بن عبد الله بن سوار بن سابق القرشي، أبو عبد الله القومسي).

روى عن: عبد الله بن يزيد المقبري، والأصمعي، وعلي بن الحسن بن شقيق، وأبي النضر، وغيرهم.

روى عنه: محمد بن الحسن بن الفرّج، وأبو زكريا يحيى بن يحيى بن حيويه الحافظ، ويحيى بن عبد الأعظم.

ضعفه أبو زُرْعَة، ونسبه أبو حاتم إلى الكذب.

قلت: وله حديث منكر في فوائد تمام، متنه: "سيد الإدام اللحم" أخرجه من حديث بُريدة".

ماذا تقولون في هذا؟

- أبو زيد يقول: متروك.
- الصقلي: متهم.
- البداني يقول: ضعيف.
- والبدروني يقول: ضعيف.

[قال الشيخ]: بما أن أبا حاتم نسبه إلى الكذب، وأبو حاتم إمام حافظ -كما تعلمون-، فليس لنا إلا أن نسلم له بهذا، وأما تضعيف أبي زُرْعَة فلم يأت مفصلاً، ماذا قال فيه أبو زُرْعَة؟ وما هو القدر الذي يستحقه لفظ أبي زُرْعَة فيه عندما ضعفه؟ هل هو ضعيف ضعفاً شديداً؟ ممكن ضعفه ضعفاً خفيفاً، هذا يحتاج الوقوف على لفظ أبي زُرْعَة فيه، لكن عندنا الآن: الذي هو واضح كلام أبي حاتم الرّازي؛ فيقال فيه: كذبه أو نسبه أبو حاتم إلى الكذب، أو يقال فيه: "كذاب" هذا ما يترجح عندي فيه والله أعلم.

نكتفي بهذا القدر من "تهذيب التهذيب"، وعلى كلّ: الآن أصبحتم تجيدون فهم هذا الكتاب، وفهم كلام العلماء في الرواة، وعرفتم كيف تجمعون بين كلام

أهل العلم فيهم عند الاختلاف، وهذا ما أردنا أن نصل إليه من خلال شرح هذا الكتاب.

قال: [٤٤] (عخ) يعني: أخرج له البخاري في "خلق أفعال العباد".

(أحمد بن خلاد، عن يزيد بن هارون، وعنه أبو جعفر المخرمي) يراجع نسبه في الأنساب^١

(روى له البخاري في "خلق أفعال العباد"، ليس له ذكر في "التواريخ"، وكأنه أحمد بن خالد الحلال -الذي تقدم ذكره-).

هذا الراوي وجدوا ترجمة في كتاب البخاري، وقع فيها الإسناد كالتالي: "أبو جعفر المخرمي، عن أحمد بن خلاد، عن يزيد بن هارون"، فبحثوا عن راوٍ عنه أبو جعفر المخرمي، وروى هو عن يزيد بن هارون في كتب الرجال؛ في تواريخ البخاري: التاريخ الكبير والتاريخ الأوسط والتاريخ الصغير، فما وجدوا راوياً روى عنه أبو جعفر المخرمي، وروى هو عن يزيد بن هارون، فقالوا: ليس له ذكر في التواريخ؛ في تواريخ البخاري، قال: (وكانه أحمد بن خالد الحلال -الذي تقدم ذكره-) الذي تقدم ذكره: أحمد بن خالد الحلال الذي

^١ قال السمعاني: "بفتح الميم وسكون الخاء المنقوطة وفتح الراء المهملة المخففة وفي آخرها ميم-، هذه

النسبة إلى المسور بن محزمة بن نوفل بن أهيب بن عبد مناف القرشي "الأنساب (١٢/ ١٣٠).

تقدم قبل ثلاث تراجم (أحمد بن خالد الحلال، أبو جعفر البغدادي) الذي بدأنا به اليوم، قال: (وكأنه هذا) لماذا قال كأنه هذا؟ لأن هذا أيضا يروي عن يزيد بن هارون، فأحمد بن خالد الحلال يروي عن يزيد بن هارون، وتصحيحه من الحلال إلى خلاد ممكن، فلذلك استظهر أنه هو، فظن أنه تصحيف، وأن الصواب فيه: أحمد بن الحلال، وليس ابن خلاد - كذا قال المؤلف رحمه الله -، الظاهر أن هذا الكلام كلام المزي، ولم يتعقبه الحافظ ابن حجر بشيء.

فعلى أنه ابن خالد الحلال فقد تقدمت ترجمته، وإذا لم يصح فالله أعلم به من هو.

فإذا لم نعرفه توقفنا في حديثه، إذا لم نجد له شواهد ومتابعات، نعم إذا اقتصرنا على هذا يا أبا زيد نقول هو "مجهول العين"؛ إذا اقتصرنا على ما وجدنا هاهنا ولم نعرف من هو، أو لم نجد له ترجمة، ولم نستظهر أنه تصحيف كما ذكر المصنف - رحمه الله -، نقول هو "مجهول العين" لأنه لم يرو عنه إلا أبا جعفر المخرمي، هذا ما بين يدينا من معلومات.

الحافظ ابن حجر في "التقريب" قال: "يحتمل أن يكون هو ابن خالد الحلال" إذن: فقد أقر المزي على ما قال، لكن الاحتمال هذا يبقى مجرد احتمال لقرب رسم كلمة خلاد من خلال، على كل: يحتاج إلى بحث خاص عند الوقوف على حديثه، من أراد فليبحث بحثا خاصا في كلام أهل العلم فيه، وينظر إن وجد

شيئاً وجد ما وجد، وإلا توقفنا في حديثه، أو حكمنا عليه بالجهالة العينية، على
حسب ما عندنا من معلومات. والله أعلم والحمد لله.

تفريغ الدرس السادس من شرح "الفوائد والقواعد في علم العلل" لابن رَجَب الحنبلي

قال الشيخ علي الرملي - حفظه الله تعالى -^١:

نبدأ الآن بكتاب "الفوائد والقواعد في علم العلل"، وكنا في الدرس الماضي قد وصلنا عند النوع الثاني: من ضعف حديثه في بعض الأماكن دون بعض، وهو على ثلاثة أضرب، وذكرنا الضرب الأول وهو: من حدث في مكان لم تكن معه فيه كتبه فخلط، وحدث في مكان آخر من كتبه فضبط، أو من سمع في مكان من شيخ فلم يضبط عنه، وسمع منه في موضع آخر فضبط، وذكر منهم مَعْمَر بن راشد.

ومعنا اليوم: **(الضرب الثاني: من حدث عن أهل مصر أو إقليم)** عن أهل مصر: يعني عن أهل بلد **(أو إقليم فحفظ حديثهم، وحدث عن غيرهم فلم يحفظ:)**

• إسماعيل بن عَيَّاش:

(فمنهم: إسماعيل بن عَيَّاش الحمصي أبو عُتْبَة، إذا حدث عن الشاميين فحديثه عنهم جيد.)

وإذا حدث عن غيرهم فحديثه مضطرب.

^١ الدقيقة: ٢٤.

هذا مضمون ما قاله الأئمة فيه، منهم: أحمد ويحيى والبخاري وأبو زرعة.

وقد ذكر الترمذي ذلك -أيضا- في كتاب الوصايا في باب ما جاء: "لا وصية لوارث" قال هناك -- رحمه الله --^٢: "وَرَوَايَةُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ وَأَهْلِ الْحِجَازِ لَيْسَ بِذَلِكَ فِيمَا تَفَرَّدَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ رَوَى عَنْهُمْ مَنَاكِيرَ، وَرَوَايَتُهُ عَنْ أَهْلِ الشَّامِ أَصَحُّ، هَكَذَا قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ).

ثم قال ابن رجب - رحمه الله --: (وذكرنا هناك كلام الحفاظ بألفاظهم في هذا المعنى، وذكرنا كلامهم في إسماعيل بن عيَّاش، وبقية بن الوليد، في ترجيح أحدهما على الآخر بما فيه كفاية)

خلاصة هذا: أن إسماعيل بن عيَّاش حديثه عن الشاميين صحيح، أما حديثه عن غيرهم فلا، فأنت إذا مر بك في إسناد؛ تنظر: هل شيخه الذي يروي عنه شامي أم حجازي أم عراقي أم غير ذلك؟ إذا كان شاميا فتصح حديثه، وإذا كان غير ذلك فلا يصح حديثه، هذا معنى كلامهم - رحمه الله -.

ثم ذكر من هؤلاء أيضا: بقية بن الوليد، ومَعْمَر بن راشد، وفرج بن فضالة، وخالد بن مخلد القطواني، وذكر أيضا: ابن عيينة.

^٢ سنن الترمذي: عقب حديث: ٢١٢٠.

(الضرب الثالث: من حدّث عنه أهل مصر أو إقليم فحفظوا حديثه، وحدث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه) هذا الفرق الذي بينه وبين الذي تقدم: أن الوهم والخطأ وقع من الراوي يعني: فيما تقدم معنا وقع من إسماعيل بن عيَّاش، لا من أهل الحجاز، ولا من أهل العراق؛ الخطأ الذي وقع في حديثه وقع بسببه هو؛ هو الذي ساء تحديثه عن غير أهل الشام.

أما هذا النوع: (من حدث عنه أهل مصر أو إقليم فحفظوا حديثه، وحدث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه) هاهنا الوهم والخطأ كان ممن حدث عن هذا الراوي، لا منه هو، يعني أهل بلد مَعِينَة، هم الذين أخطأوا في روايتهم عن هذا الراوي، وليس هو الذي أخطأ في التحديث في بلدهم كما حصل مع مَعْمَر، أو كما حصل مع إسماعيل بن عيَّاش، لا، هذا أهل البلد هم الذين أخطأوا في رواية حديثه، وليس هو السبب في الأخطاء التي وقعت في الحديث.

فذكر منهم: زُهَيْر بن محمد الخُرَّسَانِي.

(فمنهم: زُهَيْر بن محمد الخُرَّسَانِي، ثم المكي، يكنى أبا المنذر، ثقة، متفق على تخريج حديثه؛ مع أن بعضهم ضعفه.

وفصل الخطاب في حال رواياته: أن أهل العراق يروون عنه أحاديث مستقيمة، وما خُرِّج عنه في "الصحيح" فمن رواياتهم عنه. وأهل الشام يروون عنه روايات منكورة، وقد بلغ الإمام أحمد بروايات الشاميين عنه إلى أبلغ من الإنكار.

قال أحمد في رواية الأثرم: الشاميون يروون عنه أحاديث مناكير، ثم قال: ترى هذا زهير بن محمد الذي يروي عنه أصحابنا؟! ثم قال: أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة، عبد الرحمن بن مهدي وأبو عامر، أحاديث مستقيمة صحاح)

هنا الإمام أحمد -- رحمه الله -- أنكر رواية الشاميين عن زهير بن محمد الخرساني هذا، حتى قال: (ترى هذا زهير بن محمد الذي يروي عنه أصحابنا) قال: لعلهم قلبوا اسمه؛ روي عن شخص آخر وغيروا اسمه إلى زهير بن محمد، من شدة المنكرات التي رويت على اسم هذا الرجل من قبل أهل الشام، فرواية أهل الشام عن زهير بن محمد هذا منكورة، والحمل فيها على أهل الشام لا على زهير، لذلك أفرد ابن رجب - رحمه الله - هذا النوع بنوع مستقل.

ثم قال - رحمه الله -: (وأما أحاديث أبي حفص التَّيْسِي عنه، فتلك بواطيل موضوعة، أو نحو هذا. أما بواطيل فقد قاله) أي: جزم بأن الإمام أحمد قال كلمة بواطيل في نقله لهذا الكلام عن الإمام أحمد، وأبو حفص التَّيْسِي هذا شامي (وقال البخاري في زهير: روى عنه ابن مهدي والعقدي، وموسى بن مسعود، وروى عنه أهل الشام أحاديث مناكير) انظر كيف تتابعوا على هذا الحكم (قال أحمد: كأن الذي روى عنه أهل الشام زهير آخر) ليس هذا زهير؛ لأن المناكير التي رويت عنه، هذه أخطاء ومناكير لا يرويها عنه أهل العراق مثلاً، لكنها تقع في روايات أهل الشام عنه، قال: كأنهم يروون عن زهير آخر، ليس هذا زهير لشدة المنكرات التي رويت

في ذلك (وقال البخاري -أيضا-: روى عنه الوليد بن مسلم، وعمرو بن أبي سلمة
مناكير عن ابن المنكر، وهشام بن عروة، وأبي حازم.

قال أحمد: كأن الذي روى عنه أهل الشام زُهير آخر فقلبوا اسمه.

وقال أبو حاتم: في حفظه سوء، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء
حفظه فما حدث من حفظه ففيه أغاليط، وما حدث من كتبه فهو صالح)

هنا الآن أبو حاتم حمل العهدة في المنكرات التي رواها أهل الشام عن زُهير لُزْهَيْر
نفسه، لا لأهل الشام، فجعله من النوع الذي تقدم معنا: فيمن روى روايات في بلد
فأجاد، وروى روايات في بلد آخر فساء حفظه فتغيرت روايتهم عنه، وجعل الحمل
في ذلك على زُهير نفسه، لا على أهل الشام، فهنا أبو حاتم الرازي خالف الإمام
أحمد والذين معه الذين حملوا العهدة في المنكرات على أهل الشام، لا على زُهير.

(قال ابن عدي: لعل الشاميين حيث رووا عنه أخطأوا عليه؛ فإنه إذا حدث عنه
أهل العراق فروايتهم عنه شبه مستقيمة، وأرجو أنه لا بأس به. انتهى)

هنا ابن عدي كذلك يذكر أن الشاميين إذا حدثوا عنه أخطأوا عليه، أما إذا حدث
عنه أهل العراق فروايتهم عنه شبه مستقيمة وجيدة.

وإن كانوا اختلفوا فيمن هو السبب في الخطأ، إلا أنهم كلهم مطبقون على أن رواية
الشاميين عنه غير مستقيمة ومنكرة.

(وقد خرج الترمذي من رواية الشاميين عنه غير حديث، كحديث: "كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يسلم تسليمه واحدة".

وحديث: قرأ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على أصحابه سورة الرحمن، الحديث.

والحاكم يخرج من روايات الشاميين عنه كثيراً كالوليد بن مسلم وعمرو بن أبي سلمة، ثم يقول: صحيح على شرطهما، وليس كما قال)

انظر هنا ما السبب في تخريج الترمذي والحاكم لحديث أهل الشام عنه؟ السبب في ذلك: التساهل فهما يتساهلان لا كصاحبي الصحيحين: البخاري ومسلم؛ لم يخرجوا من رواية الشاميين عنه، وإنما خرجوا من رواية العراقيين عنه، أما الترمذي والحاكم فقد خرجا من رواية الشاميين، فهما يتساهلان لا كأصحاب الصحيح.

وهذا من أوهام الحاكم أيضا أنه يقول: صحيح على شرطهما أيضا؛ لأن الحاكم ينظر إلى أفراد الرواة، ولا ينظر إلى النسق الذي أخرجوا به، فمثلا ينظر إلى الوليد بن مسلم فيقول: قد خرجا له، وينظر إلى زهير بن محمد فيقول: قد خرجا له، فيأتي لرواية الوليد بن مسلم عن زهير بن محمد ويقول: هو على شرطهما، وليس هذا على شرطهما لأن النسق هنا مختلف، هما وإن أخرجا للوليد بن مسلم، لكنهما لم يخرجوا رواية الوليد بن مسلم عن زهير بن محمد، خرجا للوليد بن مسلم، وخرجا لزهير

بن محمد، لكن رواية الوليد بن مسلم عن زُهَيْر بن محمد لم يخرجها، فلا بد من النظر في النسق؛ في نسق الإسناد حتى يقال: بأنه على شرطهما أو لا؟

ثم ذكر بعد ذلك من هؤلاء أيضا: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، و أيوب بن عُبَيْة.

ثم قال - رحمه الله -: **(النوع الثالث: قوم ثقات في أنفسهم، لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف، بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم:)** هم في الأصل ثقات، لكن ضعفوا في روايتهم عن بعض الشيوخ فقط، قال: **(وهؤلاء جماعة كثيرون:)** ذكر منهم: حَمَّاد بن سَلَمَة، سيبدأ أولا بذكر الرواة أو الرجال الذين أتقن حَمَّاد بن سَلَمَة حديثهم، ثم يثني بعد ذلك ببعض الرواة الذين أساء أو أخطأ حَمَّاد بن سَلَمَة في حديثهم.

قال: **(فمنهم حَمَّاد بن سَلَمَة البصري - رضي الله عنه -).**

وقد ذكرنا فيما تقدم أنه أثبت الناس حديثاً عن ثابت.

وكذلك حديثه عن علي بن زيد بن جُدعان، هو حافظ له، وقد ذكرنا ذلك فيما سبق **(أيضا)** فرواية حَمَّاد بن سَلَمَة عن هذين الشيخين قوية جيدة، وإن كان علي بن زيد ضعيف لذاته، لكن رواية حَمَّاد بن سَلَمَة عنه أفضل الروايات.

قال: **(قال يعقوب بن شيبه: حَمَّاد بن سَلَمَة ثقة، في حديثه اضطراب شديد، إلا عن شيوخ فإنه حسن الحديث عنهم متقن لحديثهم، مقدم على غيره فيهم).**

منهم: ثابت البناني، وعمار بن أبي عمار) إذن: خلص عندنا إلى الآن: روايته عن ثابت البناني، وروايته عن علي بن زيد، وروايته عن عمار بن أبي عمار؛ قوية جيدة.

(وقال أحمد في رواية الأثرم: لا أعلم أحداً أحسن حديثاً عن حميد من حماد بن سلمة، سمع منه قديماً، يروي أشياء مرة يرفعها. ومرة يوقفها)

أي: أنه يحفظ ويعلم ما هو المرفوع من الموقوف، فيميز بينهما، لا يرفع الجميع ويوقف الجميع كما يفعل بعض من ساء حفظه، لا، هنا يميز يعرف ما حفظه عن شيخه مرفوعاً وما حفظه عنه موقوفاً، هذا يدل على أنه أتقن أحاديث شيخه.

قال: (قال: وحميد يختلفون عنه اختلافاً شديداً. وقال في رواية أبي الحارث: ما أحسن ما روى حماد عن حميد).

وقال في رواية أبي طالب: حماد بن سلمة أعلم الناس بحديث حميد وأصح حديثاً. وقال أيضاً في روايته: حماد بن سلمة أثبت الناس في حميد الطويل، سمع منه قديماً، يخالف الناس في حديثه، يعني في حديث حميد.

وقال أحمد في رواية علي بن سعيد: محمد بن زياد صاحب أبي هريرة ثقة، وأجاد حماد بن سلمة الرواية عنه.

وأما سماعه من أيوب فسمع منه قديماً، قبل حماد بن زيد ثم تركه، وجالسه حماد بن زيد فأكثر عنه، وكان حماد بن زيد أعلم بحديث أيوب من حمّاد بن سَلَمَة، قاله الإمام أحمد أيضاً.

وقال في رواية حنبل: حمّاد بن سَلَمَة يسند عن أيوب أحاديث لا يسندها الناس عنه) أي: أن حماد بن زيد أجود منه في روايتهما عن أيوب.

قال: (وأما الشيوخ الذين تكلم في رواية حماد عنهم، فمنهم:) هذا هو شاهدنا من الموضوع (قيس بن سعد: قال أحمد: ضاع كتابه عنه، فكان يحدث من حفظه فيخطيء) أي: حمّاد بن سَلَمَة ضاع كتابه الذي كتب فيه أحاديث قيس بن سعد، فأخذ يحدث من حفظه فأخطأ في أحاديثه.

(وضعف يحيى بن سعيد القطان روايات حمّاد بن سَلَمَة عن قيس بن سعد، ورواياته عن زياد الأعلم.

قال البيهقي: حماد ساء حفظه في آخر عمره، فالحفاظ لا يحتجون بها يخالف فيه، ويجتنبون ما تفرد به عن قيس خاصة) هذا دليل على أن روايته عن قيس بن سعد ضعيفة لا تُقبل.

(وقد ذكرنا في الزكاة حديث حماد، عن قيس، عن أبي بكر بن حزم، في فرائض الصلاة.

وقال أحمد في رواية الأثرم: حماد بن سلمة إذا روى عن الصغار خطأ، وأشار إلى روايته عن داود بن أبي هند.

وقال مسلم في كتاب "التمييز": اجتماع أهل الحديث من علمائهم على أن أثبت الناس في ثابت حماد بن سلمة، كذلك قال يحيى القطان، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وغيرهم من أهل المعرفة. وحماد يعد عندهم إذا حدث عن غير ثابت، كحديثه عن قتادة، وأيوب، وداود بن أبي هند، والجري، ويحيى بن سعيد، وعمرو بن دينار، وأشباههم، فإنه يخطئ في حديثهم كثيراً، وغير حماد في هؤلاء أثبت عندهم، كحماد بن زيد، وعبد الوارث، ويزيد بن زريع. انتهى)

لكن حديثه عن هؤلاء لا ينزل إلى درجة عدم الاحتجاج به، بخلاف روايته عن قيس بن سعد فإنها تنزل إلى درجة الضعف، فلا يحتج بها.

قال ابن رجب: (ومع هذا فقد خرج مسلم في صحيحه لحماد بن سلمة عن أيوب وقتادة وداود بن أبي هند والجري ويحيى بن سعيد الأنصاري، ولم يخرج حديثه عن عمرو بن دينار) انظر مع أنه ذكر ما ذكر مسلم في كتاب "التمييز" إلا أنه خرج روايته عن هؤلاء، ولكنه لم يخرجها للاحتجاج بها بمفردها، قال: (ولكن إنما خرج حديثه عن هؤلاء فيما تابعه عليه غيره من الثقات، ووافقه عليه، لم يخرج له عن أحد منهم شيئاً تفرد به عنه، والله أعلم) إذن: هنا لم يخرج له عنهم احتجاجاً، وإنما خرج له عنهم في المتابعات، وهذا لا يدل على أنه يحتج بروايته عنهم، فجعلها مما

تصلح في المتابعات لكن الصحيح -إن شاء الله- أن روايته عن هؤلاء يحتج بها لا تصل إلى درجة الضعف، أو إلى درجة عدم الاحتجاج بها عن هؤلاء الثقات كأيوب وقتادة ويحيى بن سعيد وغيرهم.

(وقد قيل: إن من سمع من حماد تصانيفه فليس حديثه بذلك، ومن سمع منه النسخ التي كانت عنده عن شيوخه فسماعه جيد.)

قال جعفر الطيالسي عن يحيى بن معين: من سمع من حماد بن سلمة الأصناف ففيها اختلاف، ومن سمع من حماد بن سلمة نُسَخًا فهو صحيح)

على كل: روايته عن المذكورين فيها خلاف، والصحيح -إن شاء الله-: أنه يُحتج بروايته عن أيوب ويحيى بن سعيد وعمرو بن دينار، أما روايته عن قيس بن سعد فهذه التي لا يحتج بها.

ثم ذكر -رحمه الله-: جرير بن حازم، ومحمد بن عجلان، وعاصم بن بهدلة، وهشام بن حسان، سليمان التيمي، وجعفر بن برقان، ومَعْقِل بن عبيد الله الجزري، والمغيرة بن مسلم، وعكرمة بن عمار، وسماك بن حرب، وعمرو بن أبي عمر، سماك بن حرب -أظنه سيذكر روايته عن عكرمة، وذكر روايته عن عكرمة معروف بأن روايته عن عكرمة مضطربة-، ذكر عمرو بن أبي عمرو، وداود بن الحصين، والأوزاعي، والأعمش، وسفيان، ومنصور بن المعتمر، وحماد بن زيد، وحبيب بن أبي ثابت، وعبد الكريم بن مالك الجزري، ومَعْمَر بن راشد، ومطر بن طهمان الوراق، وأبا

مَعَشَر، ويزيد بن إبراهيم، وعبد المجيد بن عبد العزيز، وهشام بن سليمان، وورقاء بن عمر، وأصحاب الزهري: من ضعف في الزهري، ومن ضعف في عبيد الله بن عمر العمري، وذكر أيضا: عبد العزيز بن محمد الدَّارُوردي، وقبيصة بن عُقبة، ويعلى بن عبيد، وأبا معاوية الضير: محمد بن خازم، ومحمد بن كثير الصنعاني، وزيد بن الحُبَاب العُقلي، وسلمة الأحمر، ويونس بن أبي إسحاق.

هؤلاء كلهم: ذكرهم وذكر من ضعفوا فيهم، لكن دائما تحتاج أن تتأمل كلام أهل العلم في الراوي، وتحتاج أن تزن كلامهم بميزان دقيق، هل يعنون بضعفه في الشيخ المَعَيَّن الضعف الذي لا يحتج به معه؟ أم أنه ضعف خفيف يحتج به، ولكن يكون في درجة الحسن؟ أم أنه ضعف يصلح في الشواهد والمتابعات، أو لا يصلح في الشواهد والمتابعات كل هذا كلام أهل العلم يدل عليه وتستطيع أن تفهمه من كلامهم.

ثم بدأ بعد ذلك في: **(ذكر من ضعف حديثه إذا جمع الشيوخ دون ما إذا أفردهم).**

نتوقف إلى هنا - إن شاء الله -.